حركة مشتركة للتوصل إلى قرار

وفقاً للمادة ١٢٣ (٢) و (٤) من النظام الداخلي

قرار البرلمان الأوروبي حول الوضع الإنساني في اليمن
(٢٠١٦/ ٢٥١٥ (RSP))

البرلمان الأوروبي،

- بالنظر إلى قراراته السابقة بشأن اليمن لا سيما القرار الصادر في ٩ يوليو ٢٠١٥ حول الوضع في اليمن[1]،

- بالنظر إلى البيان المشترك الصادر في ١٠ يناير ٢٠١٦ من قبل نائب رئيس اللجنة / الممثل الأعلى للإتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية و السياسة الأمنية (نائب الرئيس/ الممثل الأعلى)، فيديريكا موغيريني و مفوض المساعدات الإنسانية و إدارة الأزمات، كريستوس ستايليانيدس حول الإعتداء على المركز الصحي التابع لمنظمة أطباء بلا حدود في اليمن،

- بالنظر إلى البيان الصادر في ١٥ ديسمبر ٢٠١٥ من قبل المتحدث باسم جهاز العمل الخارجي الأوروبي حول إستئناف المحادثات حول اليمن المسهلة من قبل الأمم المتحدة، و إلى البيان المشترك بشأن اليمن الصادر في ٢ أكتوبر ٢٠١٥ من قبل نائب الرئيس / الممثل الأعلى، فيديريكا موغيريني و مفوض المساعدات الإنسانية و إدارة الأزمات، كريستوس ستايليانيدس،

- بالنظر إلى استنتاجات مجلس الشؤون الخارجية حول اليمن و لا سيما تلك الصادرة في ٢٠ أبريل ٢٠١٥،

- مع مراعاة قرارات مجلس الأمن الدولي حول اليمن و لا سيما القرارات ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٢٠١ (٢٠١٥) و ٢١٤٠ (٢٠١٤)،

- بالنظر إلى البيانات الصادرة حول اليمن في ١٠ يناير ٢٠١٦ و ٨ يناير ٢٠١٦ التابعة للمتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة،

- مع مراعاة المادة ١٢٣ (٢) و (٤) من نظامه الداخلي،

A. في حين أن الأزمة الحالية في اليمن ناتجة عن فشل الحكومات المتعاقبة في تلبية التطلعات المشروعة للشعب اليمني من أجل الديمقراطية و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و الإستقرار و الأمن؛ في حين خلق هذا الفشل الظروف المناسبة لإندلاع صراع عنيف ناتج عن عدم التمكن من تشكيل حكومة شاملة و عادلة لتقاسم السلطة و التجاهل المنهجي للتوترات القبلية في البلاد وإنعدام الأمن على نطاق واسع و الشلل الاقتصادي؛

[1] النصوص المعتمدة، P8_TA(2015)0270.

B. في حين أن التدخل العسكري بقيادة السعودية في اليمن بما في ذلك إستخدام القنابل العنقودية المحرمّة دولياً و الذي أدى إلى الوضع الإنساني الكارثي الذي يؤثر على السكان في جميع أنحاء البلاد، له آثار خطيرة على المنطقة و يشكل تهديداً للسلام و الأمن الدوليين؛ في حين أن أعضاء من السكان المدنيين في اليمن الذين يعانون بالفعل من ظروف معيشية قاسية هم أولى ضحايا التصعيد العسكري الحالي؛

C. في حين فرض الحوثيون حصاراً على مدينة تعز و هي ثالث أكبر مدينة في اليمن، وعرقلتهم لوصول المساعدات الإنسانية؛ في حين أنه وفقاً لستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية و منسّق الإغاثة في حالات الطوارئ، يوجد نحو ٢٠٠٠٠٠ مدني محاصر، هم في حاجة ماسة إلى مياه الشرب و الغذاء و العلاج الطبي و غيرها من المساعدات المنقذة للحياة و الحماية؛

D. في حين أنه قتل لا يقل عن ٥٩٧٩ شخصاً منذ بداية النزاع ، نصفهم تقريباً من المدنيين و أصيب ٢٨٢٠٨ شخصاً بجروح؛ في حين أنه يوجد المئات من النساء و الأطفال بين الضحايا؛ في حين أنه وصل الأثر الإنساني الذي خلفه القتال الدائر بين الميليشيات المختلفة و القصف و انقطاع الخدمات الأساسية على السكان المدنيين إلى معدلات مقلقة؛

E. في حين أنه وفقاً للنظرة العامة للإحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٦ الصادرة في نوفمبر ٢٠١٥، يحتاج ٢١,٢ مليون نسمة (٨٢ ٪ من السكان) إلى المساعدة الإنسانية؛ في حين يعاني حالياً ما يقارب ٢,١ مليون شخصاً من سوء التغذية بما في ذلك أكثر من ١,٣ مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد؛

F. في حين قدّم الإتحاد الأوروبي ٥٢ مليون يورو على شكل مساعدات إنسانية جديدة للأزمة في اليمن والآثار التي خلّفتها في القرن الأفريقي في ٢٠١٥؛ في حين سوف يوفّر الإتحاد الأوروبي ما يصل إلى ٢ مليون يورو لإنشاء آلية للتحقق و التفتيش تابعة إلى الأمم المتحدة للشحن التجاري إلى اليمن و بالتالي تسهيل تدفّق العناصر التجارية و المساعدات الإنسانية إلى اليمن دون عوائق؛

G. في حين تفيد تقارير متعددة أن الضربات الجوية من قبل قوات التحالف العسكري بقيادة السعودية في اليمن استهدفت أهداف مدنيّة بما في ذلك المستشفيات و المدارس و الأسواق و مخازن الحبوب و الموانئ و مخيم للمشردين و البنية التحتية الأساسية فأثّرت بشدة على تقديم المساعدات و ساهمت في إنتاج نقص حاد في الغذاء و الوقود في البلاد؛ في حين أنه تعرضت مستشفى واقعة في شمال اليمن و المدعومة من منظمة أطباء بلا حدود للقصف في ١٠ يناير ٢٠١٦ مما أدى إلى قتل ستة اشخاص على الأقل و تعرّض العشرات للإصابة، بما في ذلك موظفي منظمة أطباء بلا حدود، كما و أدّت هذه الاعتداءات إلى إلحاق أضرار جسيمة بالمرافق الطبية؛ في حين أنه الحادث الأخير ضمن سلسلة من الهجمات على المرافق الصحية؛ في حين تضرّر و دُمّر العديد من المعالم التاريخية و المواقع الأثرية بما في ذلك أجزاء من مدينة صنعاء القديمة و هي إحدى مواقع التراث العالمي لليونسكو؛

H. في حين يصل فقط ١٥٪ من حجم واردات الوقود ما قبل الأزمة إلى البلاد و ذلك بسبب انخفاض الطاقة الاستيعابية للميناء و الإزدحام الناجم عن البنية التحتية المدمرة و المنشآت المتضررة؛ في حين أنه وفقاً للتصنيف الدلالي المرحلي المتكامل للأمن الغذائي من قبل منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة، توجد ثماني محافظات حالياً في مستوى الطوارئ للأمن الغذائي و هي صعدة وحجة و الحديدة و تعز و الضالع و لحج و أبين و حضرموت؛

I. في حين أنه وفقاً لمنظمة أنقذوا الأطفال، أغلقت المستشفيات الواقعة في ما لا يقل عن ١٨ من أصل ٢٢ محافظة من البلاد أبوابها نتيجة القتال أو نقص في الوقود؛ في حين أنه على وجه الخصوص، أغلقت ١٥٣ مراكز صحيّة التي سبق أن قدّمت هذه الموارد الغذائية لأكثر من ٤٥٠٠٠٠ طفلاً معرضين للخطر، كما أغلقت ١٥٨ عيادة مسؤولة عن توفير الرعاية الصحية الأساسية إلى ما يقارب النصف مليون طفل تحت سن الخامسة؛

J. في حين، و وفقا لليونيسيف، كان للصراع في اليمن تأثيراً شديداً على وصول الأطفال إلى التعليم و الوصول إلى طريق مسدود بحيث تأثّر ما يقارب ٢ مليون طفل بعد أن تمّ إيقاف ٣٥٨٤ مدرسة - أو واحدة من كل أربع مدارس؛ في حين تضررت ٨٦٠ من هذه المدارس أو أضحت ايواءاً للنازحين؛

K. في حين تمّ إعلان وقف إطلاق النار البلاد يوم ١٥ ديسمبر ٢٠١٥ و تمّ انتهاكه في وقت لاحق على نطاق واسع؛ في حين لم تسفر محادثات السلام التي عقدت من قبل الأطراف المتحاربة في سويسرا في منتصف ديسمبر ٢٠١٥ عن أي تقدم كبير بهدف إنهاء الصراع؛ في حين تم تأجيل استئناف محادثات السلام التي تقودها الأمم المتحدة تحت رعاية المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن إسماعيل أولد الشيخ أحمد و الذي كان مقرراً في ١٤ يناير ٢٠١٦، مؤقتا وسط استمرار العنف؛

L. في حين أن الوضع في اليمن يحمل مخاطر وخيمة على استقرار المنطقة، و لا سيّما في القرن الأفريقي و البحر الأحمر و الشرق الأوسط الأوسع؛ و في حين استطاع تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (القاعدة في جزيرة العرب) الاستفادة من تدهور الوضع السياسي والأمني في اليمن، وتوسيع حضوره و زيادة عدد ونطاق هجماته الإرهابية؛ في حين أن ما يسمى بالدولة الإسلامية داعش أثبتت وجودها في اليمن ونفذت هجمات إرهابية ضد مساجد شيعية مما أسفر عن مقتل مئات الأشخاص؛

M. في حين يشكّل اليمن المستقر و الآمن مع حكومة تعمل بشكل صحيح أمراً بالغ الأهمية للجهود الدولية في مكافحة التطرف والعنف في المنطقة وخارجها، وكذلك للسلام و اللإستقرار في اليمن؛

N. في حين واصلت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي السماح بنقل الأسلحة والمواد ذات الصلة إلى المملكة العربية السعودية منذ بدأت الحرب؛ في حين أن هذه التحويلات تشكل انتهاكاً للموقف الموحد CFSP/٩٤٤/٢٠٠٨ على مراقبة تصدير الأسلحة التي تسيطر على تراخيص السلاح من قبل الدول الأعضاء إذا كان هناك خطر واضح أن التكنولوجيا أو المعدات العسكرية التي يتم تصديرها يمكن استخدامها لإرتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وتقويض السلام و الأمن والاستقرار الإقليمي؛

1. يعرب عن قلقه البالغ إزاء تدهور مقلق للأوضاع الإنسانية في اليمن و التي تتميز بإنعدام الأمن الغذائي و سوء التغذية الحاد، و الهجمات العشوائية ضد المدنيين و العاملين في المجال الطبي و المساعدات و تدمير البنية التحتية المدنية و الطبية نتيجة الصراع الداخلي القائم، و تكثيف الضربات الجوية من قبل قوات التحالف التي تقودها السعودية و القتال البري والقصف، على الرغم من النداءات المتكررة لوقف تجدد الأعمال العدائية؛ يأسف بشدة بشأن الخسائر في الأرواح الناجمة عن النزاع و معاناة المحاصرين في القتال، و يعرب عن تعازيه لأسر الضحايا؛ يؤكّد التزامه بمواصلة دعم اليمن والشعب اليمني؛

2. يعرب عن قلقه البالغ إزاء الغارات الجوية من قبل قوات التحالف التي تقودها السعودية والحصار البحري الذي فرضته على اليمن، و الذي أدّى إلى سقوط آلاف القتلى و زاد من زعزعة استقرار اليمن و تدمير البنية التحتية للبلاد و خلق حالة عدم الاستقرار التي تم استغلالها من قبل الإرهابيين والمنظمات المتطرفة مثل داعش و القاعدة في جزيرة العرب و فاقمت الوضع الانساني المتأزم بالفعل؛ يدين بشدة أيضا الإجراءات التي تزعزع الاستقرار والعنف التي قام بها الحوثيون بما في ذلك الحصار المفروض على مدينة تعز و الذي كان له أيضا عواقب إنسانية وخيمة على سكانها؛

3. يشدد على الحاجة إلى العمل الإنساني المنسّق تحت قيادة الأمم المتحدة، ويحثّ جميع الدول على المساهمة في تلبية الاحتياجات الإنسانية؛ يحثّ جميع الأطراف على السماح بدخول و تسليم المواد الغذائية العاجلة و الدواء و الوقود و المساعدات الضرورية الأخرى من خلال الأمم المتحدة و القنوات الإنسانية الدولية من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة للمدنيين المتضررين من الأزمة وفقا لمبادئ النزاهة والحياد والاستقلال؛ يدعو إلى هدنة إنسانية للسماح للمساعدات المنقذة للحياة للوصول الى الشعب اليمني كمسألة عاجلة؛ و لذلك يذكّر أنّه من الضروري تسهيل وصول السفن التجارية إلى اليمن؛

4. يدعو جميع الأطراف للإمتثال للقانون الإنساني الدولي و للقانون الدولي لحقوق الإنسان لضمان حماية المدنيين و الامتناع عن الإستهداف المباشر للبنية التحتية المدنية، ولا سيما المرافق الطبية و نظم المياه؛ و يطالب بإجراء تحقيق مستقل في جميع مزاعم سوء المعاملة والتعذيب و استهداف و قتل المدنيين و غيرها من انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛

5. يذكّر جميع الأطراف أن المستشفيات و العاملين في المجال الطبي هم محميين بموجب القانون الإنساني الدولي، و أن الإستهداف المتعمد للمدنيين و البنية التحتية المدنية تعتبر جريمة حرب؛ يدعو إلى إجراء تحقيق محايد و مستقل في جميع الإنتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان و القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك أحدث الهجمات التي تستهدف البنية التحتية الإنسانية و الموظفين؛ يدعو جميع الأطراف إلى إحترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية لجميع المواطنين اليمنيين، و يشدد على أهمية تحسين أمن جميع العاملين في مجال السلام و البعثات الإنسانية في البلاد، بما في ذلك عمال الإغاثة والأطباء والصحفيين؛

6. يدعو الإتحاد الأوروبي إلى تعزيز فعالية الامتثال للقانون الإنساني الدولي على النحو المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية للإتحاد الأوروبي ذات الصلة؛ يشدّد على وجه الخصوص على ضرورة قيام الإتحاد الأوروبي بتذكير ضرورة الامتثال للقانون الإنساني الدولي عند قيام الحوار السياسي مع المملكة العربية السعودية، و في حال عدم توفّر أيّة نتائج ضمن هذاالحوار، يدعو للنظر في إجراءات أخرى وفقاً للمبادئ التوجيهية للإتحاد الأوروبي بشأن تعزيز الإمتثال للقانون الإنساني الدولي؛

7. يعتقد أن للمملكة العربية السعودية و إيران دور أساسي في حل الأزمة، ويحثّ الجانبين على العمل بشكل عملي و بحسن نية لإنهاء القتال في اليمن؛

8. يؤكد أنه لا يوجد سوى حلّ سياسي شامل و تفاوضي للصراع لإستعادة السلام و الحفاظ على وحدة و سيادة و استقلال و وحدة أراضي اليمن. يحثّ جميع الأطراف على الانخراط بحسن نية و دون شروط مسبقة في جولة جديدة من مفاوضات السلام تحت غطاء الامم المتحدة و في أقرب وقت ممكن، و عن طريق حلّ خلافاتهم من خلال الحوار والتشاور و رفض أعمال العنف من أجل تحقيق أهداف سياسية، و الإمتناع عن الإستفزاز و جميع الإجراءات الأحادية الجانب لتقويض حل سياسي؛ يدعم جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة، إسماعيل أولد الشيخ أحمد لعقد محادثات السلام بتسهيل من الأمم المتحدة و وفقاً لمبادرة مجلس التعاون الخليجي و نتائج مؤتمر الحوار الوطني و قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، و لا سيما القرارات ٢١٤٠ (٢٠١٤) و ٢٢١٦ (٢٠١٥)؛

9. يوعز إلى رئيسه بإرسال هذا القرار إلى المجلس و اللجنة و نائب رئيس اللجنة / الممثل الأعلى للإتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية و السياسة الأمنية، و الحكومات و البرلمانات في الدول الأعضاء، و الأمين العام للأمم المتحدة و الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي و الأمين العام لجامعة الدول العربية و حكومة اليمن.